الفصل الثالث

نحو إطار لتحليل العناصر ذات العلاقة بضمان الجودة

نحو إطار لتحليل العناصر ذات العلاقة بضمان الجودة

ضمان الجودة والنمو الاقتصادى

يسهم التعليم فى تحقيق النمو الاقتصادى عن طريق تزويد القوى العاملة بالمهارات والأفكار الجديدة التي يتطلبها سوق العمل والتقدم التقنى، من خلال برامجه التدريسية والبحثية. وهذه المهارات المكتسبة ليس مجرد مهارات فنية مطلوبة لتأدية أعمال بعينها، ولكنها بالإضافة إلى ذلك مهارات عامة Generic ومستديمة قد تكون مفيدة أكثر على المدى البعيد Long run. والتعليم العالى، علاوة على ذلك، يكسب الدارسين النظام فى العمل، لأن الالتزام Commitment والعزيمة Determination مطلوبان لاستكمال الدراسة لمدة معينة. ونتائج البحوث التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بغية تحقيق التقدم الفنى (التقنى) ليست مجرد نتائج تؤدى إلى إنتاج أجهزة الحاسوب Hardware والحاسب الإلكترونى Software أو البرامج الجاهزة المساعدة على المدى القريب والبعيد فحسب، لكن يتمخض عنها ممارسات فاعلة فى العمل، وتتجلى إسهام البحث العلمى فى استخدامه المباشر من قبل المجتمع بصفة عامة، ومن خلال الأعمال التى يؤديها الباحثون لقطاع الصناعة والحكومة والمنظمات التطوعية.

والأدلة المذكورة فى هذا الكتاب تؤكد أن المدخل ـ المنهج الأداتى Instrumental Approach لضمان الجودة فى التعليم العالى فى الدول المتقدمة قد ساهم بشكل كبير فى تحقيق جودة البحث والتدريس؛ الأمر الذى جعل قطاع التعليم العالى أكثر فاعلية، ومن المتوقع أن يزداد إسهامه فى تحقيق نمو المخرجات Output Growth، ويتضح هذا الإسهام على نحو أفضل عند استخدام مدخل أو منهج دالة الإنتاج Production Function Approach لتحديد مصادر نمو المخرجات لأى اقتصاد.

ويعتمد (يقوم) هذه المنهج أو المدخل Approach على مفهوم دالة الإنتاج Production Function من نظرية الشركة Firm، ودالة الإنتاج الخاصة بالشركة

توضح العلاقة التكنولوجية بين مدخلات عناصر الخدمات التى تستخدمها الشركة فى الإنتاج وحجم المخرجات فى فترة زمنية معينة.

والمعادلة الاتية توضح ذلك:

ك = ك (ف١، ٠٠٠، ف م) ⟵ (١, ٥)

حيث تدل (ك) على حجم المخرجات التى أنتجتها الشركة، وتدل (ف١، ٠٠٠، ف م) على حجم العوامل المختلفة المستخدمة فى الإنتاج فى فترة زمنية محددة. وهذا يوضح وبكل بساطة أن المخرجات التى يتم تحقيقها تعتمد على عناصر الإنتاج المختلفة التى تستخدمها المدخلات وبالتالى، يُفترض أن تستخدم الشركة أكثر التكنولوجيا فاعلية. وبمعنى آخر، تستخدم أنواع التكنولوجيا التى تضفى على المخرجات قيمة كبيرة. والتقدم التقنى يزيد من حجم المخرجات الناتجة من استخدام عناصر إنتاجية فاعلة.

وإذا أرادت إحدى الشركات بناء دالة إنتاجية Production Function، فمن الأحرى بناء دالة للاقتصاد ككل. وبالتالى تصبح مخرجات أى اقتصاد دالة عوامل الإنتاج (المدخلات) المتاحة للدولة ككل، وللتكنولوجيا السائدة. وإذا استُخْدِم شكل Form عام لدالة الإنتاج، حينئذ، تصبح المعادلة على النحو التالى:

ك = ف (ك، ل، ت) ⟵ (٢, ٥)

حيث تدل (ك) الأولى على المخرجات الحقيقية، وتدل (ك) الثانية على احتياطى رأس المال Stock Capital التى تشمل الأرض، وتشير (ل) إلى الوقت المخصص للعمل Labour - Time، و (ت) إلى التكنولوجيا المستخدمة. ولأن الدالة Function تُشتق من نظرية الشركة. وتتوافق معها، حينئذ فإن دالة الإنتاج الكلى Aggregate Production Function تكون لها أساس يتعلق بالاقتصاد الوحْدِى Microeconomic، هذا الأساس يفيد فى تحليل الاقتصاد الكلى Macro Economic.

وهناك أربعة مصادر لنمو المخرجات يمكن تحديدها من دالة الإنتاج الخاصة بالاقتصاد. وهذه المصادر هى: احتياطى رأس المال، والزيادة فى وقت العمل (الوقت الإضافى)، والتقدم التقنى، ووفورات الحجم. Economics of Scale وتشير وفورات الحجم إلى أن زيادة (١٪) فى كل من (ك) و (ل) تؤدى بدورها إلى زيادة أكثر من (١٪) فى المخرجات. ويشير التقدم التقنى إلى كل العناصر، باستثناء الزيادة فى جدول

الأسعار، التى تزيد فاعلية عوامل (عناصر) الإنتاج وتؤدى إلى زيادة الناتج الكلى. والتقدم التقنى لا يعنى مجرد إجراء تحسينات فى التكنولوجيا المستخدمة فى إنتاج السلع والخدمات، لأن التحسينات التى تحدث فى تصميم وأداء المصنع والأجهزة والمعدات، التى تؤدى إلى زيادة إنتاجية رأس المال Capital Productivity ، هى مجرد جزء منه. كما أن له معنى مختلفا بالنسبة للتقدم التقنى بالمعنى الضيق للتغيير فى حرف أو طابع (طبيعة) Character التحسين التقنى الذى يؤدى إلى تفضيل أحد عناصر أو عوامل الإنتاج على آخر.

ودالة الإنتاج فى شركة كوب دوجلاس Cobb - Douglas الشهيرة يمكن استخدامها لتحديد المصادر الأربعة التى تسهم فى نمو المخرجات.

والمعادلة الآتية توضح ذلك:

ك ت= (ت ت، ك أ ت، ل ب ت) ⟵ (٣,٥)

حيث تدل (ك) الأولى على المخرج Output الحقيقى، وتشير (ت) إلى التكنولوجيا، و (ك) الثانية إلى احتياطى رأس المال الذى يقاس بثبات الأسعار Constant Prices و(ل) إلى الوقت المخصص للعمل. ويشير الاكتتاب Subscript (ت)إلى المدة أو الفترة الزمنية Period. والتغييرات التى تحدث فى التكنولوجيا يُفترض أنها تتحدد خارجيا، وتكون بمنأى عن التغييرات التى تحدث فى تموين Supply عناصر المدخلات. والتقدم التقنى يفترض أيضا أن يكون حياديا، بمعنى ألا يؤثر فى الطريقة التى يتم بها تجميع عناصر الإنتاج.

وتقيس (أ) مرونة المخرجات بالنسبة لرأس المال عندما يكون تمويل العمل ثابتا. إذ إن زيادة (١٪) فى رأس المال سوف تؤدى إلى زيادة فى المخرجات (أ) بالنسبة نفسها فى حال ثبات تمويل العمل. كذلك تقيس (ب) مرونة المخرجات بالنسبة للعمل عندما يكون عرض رؤوس الأموال Supply of Capital ثابتا. إذ إن زيادة (١٪) فى العمل سوف تؤدى إلى زيادة المخرجات بالنسبة نفسها عندما تظل عروض رءوس الأموال ثابتة. فإذا حدث أن زاد رأس المال والعمل (١٪)، حينئذ سوف تحدث زيادة فى المخرجات (أ و ب) معا، أى (٢٪). وإذا كان الحجم المالى لـ (أ و ب) أكبر من واحد،

حينئذ فإن غَلَّة الحجم Returns to Scale سوف تزداد. وإذا كان أقل من واحد، حينئذ تنخفض الغلة أو العائدات Returns. وإذا كانت معادلة لواحد، حينئذ تظل الغلة أو العائدات ثابتة.

ويمكن أن يتحقق تحديد المصادر الأربعة لنمو المخرجات على نحو أفضل بإعادة كتابة المعادلة (3 - 5) بحيث يتم تقديم المتغيرات كمعدلات للنمو، بتناول لوغاريتمات (علم الأنساب) المتغيرات وتمييزها أو تنويعها بالنسبة للزمن أو الوقت، ويؤدى ذلك إلى إنتاج التقريب الآتى:

$$ك = (ت + ك\ أ + ل\ ب) \longleftarrow (4-5)$$

حيث تدل (ك) الأولى على معدل النمو للمخرجات، و (ت) على معدل النمو لعناصر الإنتاج الكلية أو التقدم التقنى، و(ك) الثانية على معدل النمو لرأس المال، و (ل) على معدل النمو للعمل. وثبات (أ و ب) يدل على المرونة الجزئية للمخرجات بالنسبة لرأس المال والعمل. ويتم قياسها جميعا عبر فترة زمنية محددة. ويستنتج من المعادلة أن نمو المخرجات يتحقق من معدل النمو للإنتاج الكلى أو التقدم التقنى، ويتم قياس معدل النمو لرأس المال بواسطة (أ)، بينما يتم قياس معدل النمو للعمل بواسطة (ب). وهناك مصدر رابع للمخرجات إذا كانت وفورات الحجم Economics of Scale موجودة، ويستدل عليه من مجموع (أ و ب) التى تزيد عن واحد.

ويمكن تقدير قيمة ($ك^{1}$) و ($ك^{2}$) و (ل) و (أ ، ب) بطرق مختلفة. وبمجرد تحقيق ذلك، تظهر إسهامات المصادر الأربعة فى نمو المخرجات، فإذا افُترض أن ($ك^{1}$) و ($ك^{2}$) و (ل) قُدِّرت بـ (٥ , ١٠٪) و(٣٪) سنويا على التوالى، وقُدِّرت (أ ، ب) بـ (٢٥ , ٠) و (٧٥ , ٠) على التوالى، يكون إسهام رأس المال فى نمو المخرجات يُقدَّر بـ(٢٥و٪ ، وفى العمل بـ (٧٥ , ٠). أما إسهام التقدم التقنى فيُقدَّر بـ (٦٥٪) لعدم وجود عناصر من غلة الحجم Return Scale، لأن مجموع (أ، ب) واحد.

وأجريت دراسات أمبريقية عديدة حول مصادر نمو المخرجات فى الدول المتقدمة والنامية. فالجدول (٣ ـ ١) يوضح نتائج الدراسة التى قام بها البنك الدولى عام ١٩٩١، على النحو الآتى.

جدول (٣ ـ ١): إسهامات عناصر المدخلات والإنتاجية الكلية فى نمو المخرجات خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧ (٪).

المنطقة والفترة	إسهامات النمو فى		
	رأس المال	العمل	عنصر الإنتاجية الكلية
١٩٦٠ ـ ١٩٧٣			
أفريقيا	٥٩	٢٢	١٧
شرق آسيا	٥٠	١٦	٣٥
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥١	١٠	٣٨
أمريكا اللاتينية	٥٥	٢٠	٢٥
جنوب آسيا	٨١	٢٠	صفر
الإجمالى	٥٦	١٨	٢٦
١٩٧٣ ـ ١٩٨٧			
أفريقيا	٩٢	٣٧	٢٧ـ
شرق آسيا	٦٢	١٧	٢٠
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦٨	١٩	١٤
أمريكا اللاتينية	٩٤	٥١	٤٨ـ
جنوب آسيا	٥٥	١٩	٢٤
الإجمالى	٧٦	٢٨	٦ـ

ويوضح الجدول (٣ ـ ١) أن تراكم رأس المال Capital Accumulation فى الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧ يقف وراء نمو المخرجات (٦٥٪)، لكن تراكم العمل وصل إلى (٢٣٪)، والتقدم التقنى (١٤٪). وتحققت النتائج نفسها خلال الفترتين الفرعيتين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ و ١٩٧٣ ـ ١٩٨٧. وتوضح نتائج الفترات الثلاث أن الدول النامية الأكثر تقدمًا أقل اعتمادا على تراكم رأس المال والعمل، بينما تعتمد أكثر على التقدم التقنى، مقارنة بالدول النامية الأقل تقدما، ففى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧، وبينما

يقف تراكم رأس المال والعمل وراء (٥٧٪) و (١٦٪) على التوالى فى نمو المخرجات فى شرق آسيا، فإن إسهامات تراكم رأس المال والعمل، التى يقل فيها دخل الفرد Per Capita income، فى نمو المخرجات تصل إلى (٧٣٪) و (٢٨٪) على التوالى. وعلى النقيض من ذلك، يصل إسهام التقدم التقنى فى نمو المخرجات بشرق آسيا إلى (٢٨٪)، لكنه غير معروف فى أفريقيا. وتؤكد نتائج الدراسة التى أجراها البنك الدولى وغيرها من الدراسات على أن تراكم عناصر الإنتاج، خاصة رأس المال، يعتبر أهم مصادر نمو المخرجات، ويصير التقدم التقنى أكثر أهمية كلما زاد النمو.

وإسهام ضمان الجودة فى نمو المخرجات يتم بثلاث طرق: أولاها من خلال المهارات التقنية والعامّة Generic التى يكتسبها العاملون. ويظهر تأثير هذه المهارات فى زيادة الطلب على العاملين أو فى زيادة وقت العمل. وإذا كان معدل المواليد منخفضا نتيجة التحديث Modernisation، فإن حجم القوى العاملة يقل هو الآخر، أو يتزايد بمعدل السرعة التى تسير بها السلحفاة، ويصبح بالتالى عرض العمل Supply of Labour أحد معوقات النمو الاقتصادى. ويقلل ضمان الجودة حدة هذا العائق عن طريق زيادة الحجم الرمزى nominal للقوى العاملة، الأمر الذى يسهم فى تحقيق النمو الاقتصادى. ويتوقف هذا الإسهام على الناتج الحدِّى للعمل Marginal Product of Labour، بحيث يكون إيجابيا، وتكون النتيجة أن أى زيادة فى وقت العمل تؤدى بدورها إلى زيادة في المخرجات. ويُتخذ هذا الإجراء إذا كان نقص العمل عائقا أمام تحقيق النمو.

والطريقة الثانية التى توضح إسهام ضمان الجودة فى تحقيق النمو الاقتصادى تكمن فى نواتج البحوث التى تؤكد أهمية رأس المال. فإذا كان معدل الإدخارات المحلية Domestic Savings Rate والاستثمار الأجنبى متدنيا، فالنتيجة الطبيعية هى ركود احتياطى رأس المال، أو نموه ببطء شديد. مما يترتب عليه انخفاض النمو الاقتصادى نتيجة نقص رأس المال. وضمان الجودة تزيد المخرجات عن طريق زيادة المستوى الفاعل لاحتياطى رأس المال، بشرط أن يكون الناتج الحدى لرأس المال Marginal Product of Capital إيجابيا، وهو شرط لابد من تحقيقه إذا كان الاقتصاد يواجه ندرة فى رؤوس الأموال.

والطريقة الثالثة التى توضح إسهام ضمان الجودة فى تحقيق النمو الاقتصادى تتمثل فى زيادة معدل التقدم التقنى، أو زيادة الإنتاجية الكلية عن طريق زيادة إنتاجية العمل ورأس المال.. فهناك مصادر أخرى مهمة للتقدم التقنى تتمثل فى وجود قيم سياسية

واجتماعية تشجع السياسات الاقتصادية والسياسات الحرة التى تثيب التنظيم الحر. entrepreneurship وهذا الإسهام الثالث طريقة أخرى لتقديم الإسهامين الأولين. لكنه يختلف عنهما فى تأكيده المقولة أنه فى اقتصاديات الدول النامية الأكثر تقدما لاتسهم الزيادات فى الحجم الرمزى للقوى العاملة واحتياطى رأس المال للفرد الواحد Per se فى نمو المخرجات، أو قد يكون إسهامها طفيفا. واستخدام منهج الدالة الإنتاجية يفيد فى تحديد الشروط الاقتصادية التى تزيد فاعلية تأثير كل من الإسهامات الثلاثة لضمان الجودة فى تحقيق النمو الاقتصادى.

الإطار التحليلى لتقييم العناصر ذات العلاقة بضمان الجودة

قامت حكومات بعض الدول النامية فى السنوات الأخيرة بإدخال، أو التخطيط لإدخال ضمان الجودة فى قطاع التعليم العالى. فعلى سبيل المثال، يضم مجلس الاعتماد القومى الماليزى قسما للجودة، مهمته الإشراف على Observing تطبيق ضمان الجودة فى مؤسسات التعليم العالى الماليزية. كذلك أوصت لجنة التعليم العالى فى غينيا الجديدة Papua New Guinea بضرورة تطبيق فحوصات الجودة فى الجامعات الغينية.

وربما يرجع هذا الاهتمام بضمان الجودة فى الدول النامية إلى طول فترات التقليد الأعمى للدول المتقدمة. والدليل على ذلك ما حدث فى مجال التصنيع عقب الاستقلال. إذ سعت الدول النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وإيجاد مصادر جديدة للنمو الاقتصادى. ولتحقيق ذلك، حرصت القيادات السياسية فى تلك الدول النامية على عدم إنتاج السلع الأساسية، اعتقادا منها بأن هذا النشاط الاقتصادى يُعتبر امتدادا للاستعمار فى قالب جديد، بالإضافة إلى انهيار معدلات التبادل Terms of Trade للسلع الأساسية على المدى الطويل. لكن السبب الحقيقى يكمن فى أن معظم الدول المتقدمة لديها قطاع صناعى كبير، وتعتقد الدول النامية خطأ أن وجود مثل هذا القطاع لديها سوف يؤدى إلى تحقيق النمو الاقتصادى. ومن ثم، وبدلا من اتباع سياسات إحلال الإنتاج الوطنى محل الواردات Import - Substituting، وقف الحماس fervour الدينى وراء سياسات التصنيع فى الدول النامية. لذلك، إذا كان ضمان الجودة قد ساهم فى تحسين جودة التعليم العالى فى الغرب، حينئذ فإن تطبيق ضمان الجودة هو السبيل الوحيد لتحسين وتطوير التعليم العالى فى الدول النامية.

ومع ذلك، فإن الاهتمام بضمان الجودة من قِبل حكومات الدول النامية قد يكون

محاولة منها لتحسين فاعلية قطاع التعليم العالى؛ لأن هذا القطاع يمكن أن يلعب دورا رائدا فى النمو الاقتصادى إذا نجح فى إكساب الدراسين المهارات الخاصة بالجودة، وإجراء بحوث حول الجودة والمجالات المرتبطة بتحقيقها. ومؤسسات التعليم العالى فى الدول النامية قد تكون واقعة تحت ضغط بضرورة تبرير زيادة الإنفاق العام عليها، وفى الوقت نفسه، قد تعانى من ندرة التمويل.

وفى مثل هذه الظروف، ليس مستغربا أن تلجأ الدول النامية إلى ضمان الجودة؛ فرؤساء الحكومات ومديرو الجامعات فى الدول النامية يلتقون بصفة دورية مع نظرائهم فى الدول المتقدمة فى مؤتمرات دولية، مثل اجتماعات رابطة جامعات دول الكومنولث. وللكثير منهم مؤلفات ومنشورات حول تأثير ضمان الجودة فى التعليم العالى، وهم على دراية باتجاهات وسياسات إدارة الجامعة، ويدركون جيداً أن تطبيق ضمان الجودة فى قطاع التعليم العالى فى الغرب تمخضت عنه نتائج إيجابية.

ومهما كانت الأسباب، ولكى يحقق ضمان الجودة نتائجه الإيجابية كتلك التى حدثت فى الغرب، فلابد من توفير وتهيئة المناخ الصحى والشروط (الظروف) لتطبيق ضمان الجودة فى الدول النامية، سواء قبل البدء فى التطبيق، أو فى أثنائه، وإلا سوف تضيع الجهود المبذولة لإدخال ضمان الجودة فى الدول النامية سدىً.

والمنهج العلمى لحل المشكلات ضرورى للدول النامية. والجدول رقم (٣ ـ ٢) يوضح الخطوات اللازمة لتطوير المنهج العلمى أو لبناء نظرية علمية. فأولى الخطوات تتمثل فى استخدام مجموعة من المفاهيم التى توضح معانى المصطلحات المختلفة. وثانى الخطوات تتطلب وضع مجموعة من الافتراضات Assumptions حول التوجهات العالمية. وثالث الخطوات تتمثل فى القيام بعملية استنباط منطقية لاستخلاص مضامين الافتراضات التى تعتبر منبئات أو توقعات للنظرية.

وتكون النظرية مفيدة إذا أوضحت الاختبارات الإمبيريقية أن الأحداث التى تم توقعها أو التنبؤ بها تتفق مع ما هو كائن فى العالم الواقعى (الحياة). وإذا أوضحت الاختبارات الأمبريقية غير ذلك، حينئذ يرجع السبب إلى واحد من ثلاثة. أولها أن البيانات المستخدمة لاختبار النظرية خاطئة، وبالتالى يحتاج الأمر إلى جمع مزيد من البيانات. وثانيها أن الاستنتاج من الافتراضات خاطئ، وبالتالى لابد من إجراء التحليل النظرى الدقيق. وثالثها أن الملاحظات الأولية المستخدمة فى استنتاج الافتراضات غير دقيقة، وبالتالى لابد من القيام بمزيد من الملاحظات الدقيقة، ثم يتم تعديل النظرية فى ضوء الحقائق الجديدة المكتسبة، أو استبدال النظرية بما هو أفضل منها.

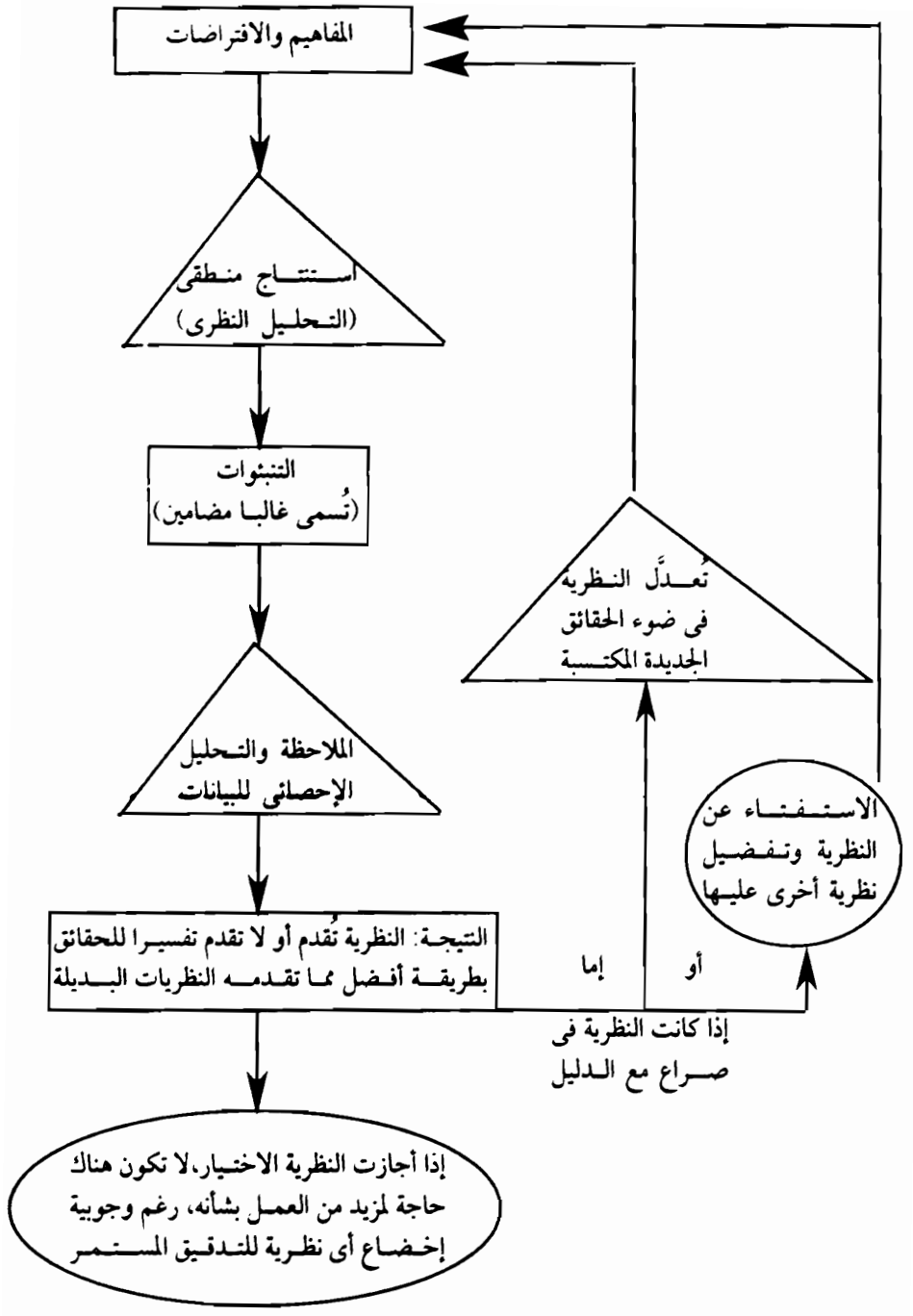

شكل (٣ـ ١): تفاعل الاستنتاج والقياس فى التنظير (النظرية).

وضمان الجودة فى جامعات الدول النامية سوف يؤتى ثماره إذا توافرت الشروط والظروف اللازمة للتطبيق الناجح. وبغير ذلك، فلابد من مدخل أو منهج جديد لضمان الجودة فى الدول النامية، أو على الأقل إجراء التعديلات على المنهج الموجود بحيث يناسب ظروف الدول النامية.

مثال من علم الاقتصاد

دراسة النمو (التنمية) الاقتصادى تقدم مثالا جيداً للحاجة إلى الاستفسار عن تطبيق شىء ما فى بيئة وسياق Context مغاير تماما لنظيرتها التى اشتُق منها وطُبِّق فيها. وهذا هو الشك الذى ألقى بظلاله فى فترة الخمسينيات من القرن العشرين حول جدوى النظرية الاقتصادية الغربية للدول النامية. فقد رأت الدول النامية أن هذه النظرية تتفق وظروف ومشكلات وتصورات الدول الصناعية الغنية.

وقاد ميردال Myrdal (١٩٥٧)، باعتباره أحد الحاصلين على جائزة نوبل فى علم الاقتصاد، الاتهام Charge فى سلسلة من المحاضرات المؤثرة ألقاها إلى رجال الاقتصاد في مصر عام ١٩٥٥. فقد نصح الدول النامية بعدم قبول النظرية الاقتصادية الغربية على علاتها، لكن لابد من إعادة بنائها وتركيبها Remould وفق ظروفها ومصالحها، وقَدّم مثالا بنظرية التجارة الدولية. ويرى أنصار Proponents النظرية الاقتصادية الغربية أنها تؤدى إلى توزيع الدخل بالمساواة Income Equalisation بين الأطراف التجارية، فى حين أنها تُفقر Impoverish الدول النامية عن طريق عملية تراكم الفوائد Accumulative Process. والنظرية الاقتصادية الغربية لا تناسب مشكلات الدول النامية، والذين ينصحون بتطبيقها فى الدول النامية ليس لديهم السند العلمى القوى.

ودعا ميردال Myrdal (١٩٥٧ ـ ص ١٠١) الاقتصاديين الشباب في كل مكان إلى أن تكون لديهم الشجاعة فى الابتعاد عن (المداخل) النظرية غير المناسبة، وإعمال العقل فى ضوء احتياجاتهم ومشكلاتهم. فى هذه الحال فقط، فإن مشكلات الفقر التى تعانى منها الدول النامية يمكن أن تقل حدتها.

ومن الصعوبة الهروب من دورة الفقر المفرغة Vicious Circle of Poverty عن طريق التطبيق الأعمى Slavishly للنظرية الاقتصادية الغربية. وهذا المعنى يفترض وجود وفورات التسويق الصناعية Industrialised Market Ecomics التى تعمل فى ظل

ظروف تختلف درجة ونوعا عن تلك التى تواجهها الدول النامية. كما أنها تسد عجزا فى الاقتصاد العالمى. ومن ثم. فإن التحليل الاقتصادى المقدّم يبدو مناسبا، أو يتوافق إلى حد ما ـ وظروف معظم دول العالم النامى.

وتناول سيرز Seers (١٩٦٣)، ص (٨١) الفكرة نفسها، مؤكدًا أن النظرية الاقتصادية الغربية تعالج اقتصادا صناعيا يعمل فى كنف ظروف المشروعات أو المؤسسات الخاصة. والاقتصاد الذى يتناول قضية الضمنية Implicity فى كتب علم الاقتصاد، له بنية اقتصادية واجتماعية مستقلةومرنة، التى يستجيب الفرد من خلالها للحوافز والدوافع المادية المقدمة، ولا تخضع أو لا تتأثر بالمؤثرات الخارجية المربعة. fomidahle exogenous strains وهذه البنية ليست موجودة فى الدول النامية، علاوة على ذلك ليس مستغربا أن النظرية الاقتصادية الغربية فائدتها محدودة.

وهناك كتّاب آخرون أقل انتقادا لفائدة النظرية الاقتصادية الغربية، لكنهم يطالبون فى الوقت نفسه توخى الحيطة والحذر فى اختيار نماذجها، ويشير منت Myint (١٩٦٥) إلى أن هناك مناقشات تهاجم واقعية النظرية، نظرا للاختلاف فى القيم الاجتماعية، والمواقع المؤسسية ومراحل النمو والتطور بين الدول المتقدمة والنامية، وهى كلها أمور يصعب تعميمها ونقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، بسبب الظروف الخاصة بكل منها، وبعض المناقشات الأخرى تهاجم مناسبة أو توافُق Relevance النظرية، لأنها تتعلق بفترة ما قبل الاحتلال التى سعت خلالها الدول المتقدمة إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد Optimum Allocation of Resources، والمحافظة على العمالة الكاملة Maintenance of Full Employment، وهى كلها أمور صارت مهمة بعد تحقّق نمو اقتصادى معقول sustained economic growth.

ويُقر منت Myint (١٩٦٧) أن هناك حاجة لواقعية أكثر، بحيث لا يجوز تعميم حالة خاصة لدولة متقدمة، وتطبيقها أو نقلها إلى دولة أو دول نامية. فلكل دولة ظروفها ومشكلاتها الخاصة، متقدمة ونامية على السواء. ويدلل على واقعية كلامه بالهند India، فهذه الدولة ليست نامية فحسب، لكن تجربتها فى تحقيق النمو الاقتصادى فى الستينيات من القرن العشرين تثبت صحة المقولة أن لكل دولة ظروفها، وبالتالى يجب أن تنطلق الجهود لتحقيق أى تنمية اقتصادية من تلك الظروف. ويُستخلص من ذلك أن حكومات

الدول النامية يجب ألا تغريها seduced تكنولوجيا الدول المتقدمة. وبالمثل يجب على رجال الاقتصاد ألا تغريهم مصانع الصلب Steel Mills الفكرية التى تجسدها أحدث النماذج النظرية وأكثرها تعقيدا.

ومنت Myint أقل تعاطفا مع الرأى القائل أن النظرية الاقتصادية الغربية أقل تناسبا. فركود التوزيع الأمثل للموارد لا يمكن تجاهُله لأن الدول النامية فقيرة لدرجة لا تمكنها من تحمُّل الضياع الوقائى Put up With Preventable Waste. بمعنى أن المدخل الديناميكى dynamic appoach للتنمية لا يجب استخدامه من أجل تحقيق مكاسب كبيرة على المدى الطويل Long run، وبالتالى نسيان الفاعلية التى قد تتحقق على المدى القصير Short run فالفقر المنتشر فى الدول النامية يدفعها إلى عدم تجاهل النظرية الاستاتيكية لتوزيع الموارد، وكل ما من شأنه أن يخفف فيها حالة الفقر المدقع.

وبالمثل، ليس لدى ردواى Reddaway (١٩٦٣ ـ ص ٢) أدنى شك أن المشكلات التى تواجه الدول المتقدمة والنامية تكاد تكون واحدة. لكنه يؤكد فى الوقت ذاته أن السياق الذى تُعالج فى إطاره هذه المشكلات لابد أن يختلف فى الدول النامية عن نظيره فى الدول المنقدمة. وهذا يقتضى تكوين الافتراضات الصحيحة، بالإضافة إلى إدراك الأمور والقضايا الكمية المهمة. وبالتالى فإن استخدام النظرية الاقتصادية الغربية سيكون مثمرا فقط فى حال التخلى عن افتراضاتها التقليدية، والاهتمام بالمتغيرات الداخلية endogenous.

وهناك أمثلة كثيرة لبعض النظريات الاقتصادية التى أخفقت امبريقيا بسبب افتراضاتها التى بُنِيت على ملحوظات ضعيفة. من أمثلة هذه النظريات تلك النظرية التى سادت فى فترة الخمسينيات من القرن العشرين، وبموجبها انتاب الفلاحون (المزارعون) فى الدول النامية نوعا من الهلوسة التى لا مبرر لها، حيث قللوا المعروض حينما ارتفع السعر، والعكس صحيح، زادوا المعروض وقت انخفاض السعر. وأدى ذلك إلى إدخال سياسة التسعير الزراعية السلبية negative agricultural pricing policy، وبموجبها صارت الأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية كاسدة، من أجل زيادة إنتاجها.

وكانت النتيجة أن استجاب المزارعون لسياسة التغير فى الأسعار والفلاحون مدينون

In debt..باستمرار، بسبب الالتزامات الاجتماعية، مثل زواج الابنة، والجفاف droughtsالمفاجئ، وبالتالى يضطرون إلى بيع جزء من المحصول لتسديد الدين. ومع ذلك، لا يباع المحصول كله، بل يُحتفظ بجزءمنه، سواء للاستهلاك المنزلي، أو لاستخدامه كبذور، أو لتقديمه كهدايا. وفى ظل هذه الظروف، فإن أى انخفاض فى السعر يدفع المزارع إلى بيع جزء كبير من المحصول من أجل تسديد الديون، وعلى العكس من ذلك، فإن أى زيادة فى السعر تؤدى إلى بيع القليل منه، والاحتفاظ بالجزء الأكبر من الإنتاج، للأسباب المذكورة أعلاه. forgoing والشيء الملفت للنظر أن التغيرات فى الأسعار أحدثت استجابة عكسية perverse من قبل المزارعين، فاتباع سياسة التسعير الزراعية السلبية فى فترة زمنية معينة ترتب عليها انخفاض الاستهلاك الغذائى، والإنتاجية، وتدهور صحة المزارعين وأسرهم. كما أدت إلى انخفاض مقدار الإنتاج الذي يتم تخزينه كبذور، أى كاستثمار.

ومن بين النظريات الاقتصادية الأخرى التى أخفقت أمبريقيا تلك النظرية التي صاحبت الإدارة الاستعمارية في صحارى أفريقيا، التى تؤكد أن منحنى عرض العمالة المهاجرة Supply Curve of migrant labour يمثل منعطفا متخلفا backward bending وتقوم النظرية على ملاحظة بدهية فحواها أنه بمجرد أن يكتسب العمال المهاجرون فى المناجم وغيرها من المجالات الصناعية مبلغاً من المال، يعودون إلى قراهم فى دولهم، وأنه بمجرد ارتفاع الأجور، سرعان ما تختفى هذه العمالة.

ويستنتج من ذلك أنه لابد من اتباع سياسة خفْض الأجور لإجبار العمال المهاجرين على العمل والبقاء لفترة أطول. وعلى المدى القصير، فإن هذه السياسة سوف تحقق جدواها فى إجبار العمال على البقاء لفترة طويلة، لكنها لن تكون مجدية على المدى الطويل. فالعمال المهاجرون يضطرون للبقاء فى قراهم لفترة معينة كل عام لزراعة الأرض التى يملكونها، والهجرة المستديرة تمكنهم من أن يكون لهم مكان فى مواقع كثيرة. لكن إذا طالت فترة التنقيب، فإن ارتباطاتهم بمجتمعاتهم التقليدية لابد أن تكون قوية، غير أن الكثيرين منهم لا يرغبون فى اتخاذ هذه الخطوة، خاصة مع ثبات دخلهم.

وإذا ارتفعت الأجور لزيادة المعروض من العمالة، فإن ذلك قد يقلل فترة تغيبهم، ويزيد المعروض من هذه العمالة. والإخفاق فى فهم تأثير العوامل الأنثروبولوجية فى سلوك العمال المهاجرين قد أنتج نظرية اقتصادية تمخضت عنها سياسة الأجور المعاكسة. Counter - productive wage policy

ويتضح مما سبق أن كل النظريات الاقتصادية بعيدة كل البعد عن واقع الدول النامية. وإذا لم تكن كذلك، وأن العالم هو مجرد نسخة طبق الأصل duplicated - Camera Style، حينئذ لا يكون هناك شىء يمكن إضافته لفهم هذا العالم. وكلا النوعين من النظريات الاقتصادية المذكورتين أعلاه هى من نظريات التنمية البعيدة عن الواقع، التى تحتاج إلى تعديل أو تُستبدل ببدائل أفضل لتحقيق الزيادة المطلوبة فى عرض العمل والغذاء Supply of food and labour.